وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة و الاقتصاد /قسم الاقتصاد

تحليل دور الأنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة

(الاقتصاد العراقي دراسة حالة)

بحث مقدم من قبل الطلبة

احمد حيدر حسين **أثمار محمد فهد**

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد – جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد

أشراف

د. مهدي خليل شديد

2024 م 1445 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين امنو منكم والذين اوتو العلم درجات والله بما

تعلمون خبير)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة – الآية 11

الاهداء

إلى .....

سيدي ومولاي رسول الرحمة والانسانية

الرسول الاكرم محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

امام المتقين امير العلم والمعرفة

علي بن ابي طالب (عليه افضل الصلاة والسلام)

سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام

الى شهدائنا الذين بذلوا كل ما عندهم لإعلاء كلمة الحق وترسيخ مبدأ العقيدة المحمدية

والى من كانوا معي على طريق الخير والنجاح من عرفت كيف اجدهم، وعلموني ان لا اضيعهم

(اساتذتي الافاضل)

والى كل من ساهم معي في اخراج هذا البحث الى النور

..... اهْدِي ثَمَرِة جَهْدِيَّ هَذَا.....

******

الشكر والتقدير

الْحَمْدُ لله حَمْدَ الشَّاكِرَيْنِ عَلَى عَظِيمِ فَضْلِهِ وَالصَّلَاَةِ وَالسُّلَّامِ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدَ الْأَمينِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلَ بَيْتِهِ الطَّيّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَمَنْ وَالَاهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ،فَهُوَ الْقَائِلُ: "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوَا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ"

أما بعد .....

فيطيب لي وقد شارف هذا الجهد المتواضع على الانتهاء أنْ أنسب الحق لأهلهِ، فمن دواعي الوفاء والإقرار بالجميل أنْ أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذي الكريم المشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور(مهدي خليل شديد).

و أتقدم بالشكر والامتنان الى

عمادة كلية الادارة والاقتصاد والى رئاسة قسم الاقتصاد والسادة التدريسين

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنه المناقشه

وأخيراً أقدم شكري الوافر لزملائي في الدراسة وكل من مد يد العون، وأسدى النصيحة لإنجاز هذا البحث فجزاهم الله خير جزاء المحسنين، أنّه قريب مجيب

فلكم مني كل الثناء والتقدير..

المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
الملخص	د
منهجية البحث	2-1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي	8-3
المبحث الثاني: مفهوم البطالة وانواعها	11-8
المبحث الثالث: تحليل تغير الأنفاق الحكومي وأثره في تخفيض معدلات البطالة في العراق	17 -11
الاستنتاجات والتوصيات	18-17
المصادر	20-18

الملخص

يهتم البحث بدراسة دور الأنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة وهذا يعتمد على عدة عوامل وظروف اقتصادية محلية وعالمية. وكذلك خصائص الأنفاق واثر البطالة على المستقبل القريب ومفهوم البطالة . حيث تعد البطالة من المشاكل المعقدة ،ومرض فتاك الذي يصيب معظم البلدان سواء كانت نامية او متقدمة . والبطالة احد المشاكل التي يعاني منها العراق لذا عليه التصدي لهذه المشكلة المعقدة لان لها انعكاسات سياسية واجتماعية.وعليه يجب البحث عن كل العلاجات الناجحة لتقليص معدل البطالة سواء كانت حلول اقتصادية او مالية الخ...حيث كان دور الانفاق الحكومي الذي هو جزء من سياسات الاقتصادية دور كبير في معالجة البطالة والتصدي لها .وكما ان لسياسة الانفاق تأثير عكسي على معدل البطالة اي كلما زاد الانفاق العام أدى لانخافض البطالة في العديد من الادوار منها الإيرادات والنفقات او موازنة العامة وعليه أوصى البحث اعتماد سياسة انفاقية متوازنة تاخذ علة عاتقها دعم المشاريع الاستثمارية اضافة إلى تنوع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي او وحيد للإيرادات العامة في العراق والهدف من البحث التعرف على الية تنفيذ الأنفاق في أغلب الوحدات والوزارات العراقية والكشف عن الأسباب المهمة في انخفاض إنتاجية الأنفاق العام .والتعرف على انعكاس لنشاط مؤسسات الدولة في الأنفاق وموازنات السنوات المالية القادمة اما حدود البحث تتمثل بالحدود الزمانية والمكانية تتمثل الحدود الزمانية بالمدة المحصورة بين (2003 – 2020) ، أما الحدود المكانية فأنها تتمثل بدراسة إنتاجية الأنفاق العام ومشكلة التفاوت الزمني في توزيعة السنة المالية للاقتصاد العراقي وارتفاع البطالة في العراق وفقا لبيانات والبحوث الواردة في وزارة التخطيط العراقية, اما هيكلية البحث حيث قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث المبحث الاول تضمن الاطار المفاهيمي للانفاق الحكومي والمبحث الثاني تضمن مفهوم البطالة وانواعها اما المبحث الثالث تضمن تحليل تغير الانفاق الحكومي واثره في تخفيض معدلات البطالة في العراق

الكلمات المفتاحية : دور الأنفاق الحكومي, تخفيض معدلات البطالة, الاقتصاد العراقي

منهجية البحث

المقدمة

يعد العراق من البلدان الريعية، ذات الاقتصاد أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقاته، والذي يتسم بتذبذب كبير في أسعار منتجاته بسبب ارتباطه بأسعار الأسواق العالمية، ويقابل هذا التذبذب أهمال كبير لباقي الأنشطة الاقتصادية وعدم تنظيم الإيرادات التي يحصل عليها من هذ القطاع..

إذ يعتمد العراق على موازنة البنود في تنظيم نفقاته والتي تعد من أقدم الموازنات التي تستخدمها الحكومات ، ويعود تاريخ هذه الموازنة إلى حسابات الدولة العثمانية والمتمثلة باليسر والبساطة في إعدادها وعرضها وتنفيذها والرقابة عليها ، إذ تقوم هذه الموازنة بتخصيص النفقات العامة للمؤسسات الحكومية المختلفة على أساس المبالغ التي أنفقتها هذه المؤسسات في السنة أو السنوات السابقة ، مما يدفع بهذه الوحدات إلى التخلص من جميع الأموال التي بذمتها قبل نهاية السنة المالية وبأي طريقة كانت وفاً من انخفاض موازنتها للسنة القادمة دون ألا إذ بنظر الاعتبار أن هذه الأموال يجب أن تنفق لغرض تحقيق هدف معين وليس لغرض الأنفاق فقط.

أولا: أهمية البحث:

1- دور الأنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة (الاقتصاد العراقي)

2- ما هو مفهوم الإنفاق الحكومي والبطالة

3- ما هي خصائص الأنفاق واثر البطالة على المستقبل القريب

٤_ التعرف على محددات الأنفاق العام مفهوم البطالة

ثانيا: مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في تحليل دور الأنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة يعتمد على عدة عوامل وظروف اقتصادية محلية وعالمية. إليك بعض النقاط التي يمكن أن تؤثر على كيفية تحليل هذا الدور:

1- ماهي السياسات الاقتصادية: يمكن للحكومة أن تستخدم الإنفاق الحكومي كأداة لتعزيز الاقتصاد وتشجيع النمو الاقتصادي.؟

2- ماهي معززات القطاعات الاقتصادية الرئيسية: من خلال الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة والصناعة والزراعة؟

3- ما طبيعة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة مصدرًا هامًا لخلق الوظائف؟

4- ما هو التحفيز الاقتصادي: من خلال برامج التحفيز الاقتصادي، يمكن للحكومة تشجيع الاستثمارات الخاصة وخلق بيئة ملائمة للأعمال، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وتخفيض معدلات البطالة.

ثالثا أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث بالتالي:

- التعرف على الية تنفيذ الأنفاق في أغلب الوحدات والوزارات العراقية
- الكشف عن الأسباب المهمة في انخفاض إنتاجية الأنفاق العام عن طريق فشل وتلكؤ أغلب المشاريع الحكومية لأن عملية التنفيذ الفعلي للأنفاق
- التعرف على انعكاس لنشاط مؤسسات الدولة في الأنفاق وموازنات السنوات المالية القادمة

رابعا: حدود البحث

- الحدود الزمانية والمكانية- :
- تتمثل الحدود الزمانية بالمدة المحصورة بين (2003 – 2020) وحسب البيانات المتوفرة بالنسبة للاقتصاد العراقي، أما الحدود المكانية فأنها تتمثل بدراسة إنتاجية الأنفاق العام ومشكلة التفاوت الزمني في توزيعة السنة المالية للاقتصاد العراقي وارتفاع البطالة في العراق وفقا لبيانات والبحوث الواردة في وزارة التخطيط العراقية

خامسا هيكلة البحث- :

- قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث،

١. المبحث الأول تضمن الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي
٢. المبحث الثاني تضمن مفهوم البطالة وأنواعها
٣. المبحث الثالث تضمن تحليل تغير الأنفاق الحكومي وأثره في تخفيض معدلات البطالة في العراق

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي

أولا: مفهوم الأنفاق الحكومي

ويعد الاقتصادي الألماني فاجنر (Wagner) أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة، إذ قدّم في سنة 1883 ما عرف باسم قانون "التزايد اللانهائي في نشاط الدولة من خلال دراسة تطور الإنفاق العام في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً في القرن التاسع عشر، حيث أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في الطلب الخاص على السلع عموماً والسلع العامّة بصورة خاصّة. نلاحظ نظرية فاجنر في وجود علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بوصفه متغيراً مستقلاً ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة (مثل خدمات الصحة والتعليم والمرافق العامة) بوصفه متغيراً تابعاً، وإن زيادة المتغير الأول تؤدي إلى زيادة المتغير الثاني وبنسبة أكبر والعكس بالعكس، وعليه فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة وبنسبة أكبر في الإنفاق العام لإشباع الطلب على هذه السلع العامة.[1]

ويعرف الأنفاق وهو يتكون من مقطعين هما نفقة بمعنى مصاريف، وعامة بمعنى أن تقوم بها مؤسسات الدولة العامة من قبل أشخاص يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إداراتها العليا وهم يمثلون مؤسسات الدولة وخاضعين للقانون العامة بفرعيها الإداري والدستوري [2]

أما المفهوم الحديث للنفقات العامة يختلف عن مفهوم التقليدي نتيجة تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين، وظهور الاشتراكية إلى التخلي عن دورها الحيادي ولجوئها الى التدخل في الحياة الاقتصادية، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط وخرجت من نطاق الدولة الحارسة، إلى نطاق الدولة المتدخلة متأثرة بالفكر الكينزي، بذلك اصبح الفكر المالي الحديث ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة، فهي نفقة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية وعرفها النفقات العامة بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام [3]

---

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، أبو ظبي . ص96.

(2) سعيد علي اقتصاديات المالية العامة عمان، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع،٢٠١١، ، ص: ٥٦، ١٠١,٩٨

(3) ، سامي ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، عمان، الطبعة الأولى، مؤسسة اليازوري للنشر والتوزيع،٢٠١٠ ، ص: ١٩٠

٢_اهداف الأنفاق العام

يتضمن أهداف الأنفاق أهمها:

• إتاحة موارد مالية للاحتياجات العاجلة. تتمثل الفائدة الأولى في إتاحة موارد لمقابلة الاحتياجات العاجلة. كما يمثل البرنامج أحد أهم أوجه الشراكة بين البنك الدولي والحكومة العراقية لمساندة الاقتصاد العراقي في وقت يحتاج فيه الاقتصاد لهذه المساندة، وفي الوقت نفسه يتيح البرنامج فرصة سانحة للانخراط في شراكة طويلة الأمد.[1]

• تدعيم القدرات المؤسسية. سيتيح البرنامج فرصة لتطوير منظومة رسم السياسات الإنمائية وتطوير بعض الوظائف والاختصاصات الأساسية المعنية بالتخطيط وإدارة الموارد العامة. ومن شأن البرنامج المقترح أن يساند تنفيذ الإصلاحات المؤدية إلى تقوية القدرات المؤسسية للحكومة وزيادة كفاءة تخصيص وتوزيع موارد المالية العامة. ومن خلال رفع المعايير الائتمانية، سيؤدي هذا القرض إلى تخفيض مخاطر تنفيذ جميع المشروعات، بما فيها هذه العملية.

• تهيئة البيئة المساندة للقطاع الخاص وتنفيذ إصلاحات أنظمة الحوكمة والإدارة العامة. تتمثل ميزة أخرى في تنفيذ إصلاحات من شأنها تطوير الأنظمة الإدارية المحفزة للاستثمار الخاص، وتطوير هيكل الجهاز المصرفي لتعزيز قدرات القطاع الخاص إلى جانب تدعيم السياسات التي من شأنها أن تساعد في تطوير قواعد الحوكمة والشفافية.[2]

• التمهيد للمشاركة المتوسطة والطويلة الأمد مع البنك الدولي ولتنفيذ عدد من الإصلاحات الرئيسية في مجالات صياغة السياسات الاقتصادية. فمنذ استئناف التعامل بين البنك الدولي والحكومة العراقية في عام 2004، قام البنك الدولي، بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية، بالتركيز على الاحتياجات التمويلية العاجلة والملحة لإعادة الإعمار وبناء المؤسسات. ومن شأن البرنامج المقترح المضي قُدما إلى الأمام نحو تعميق الإصلاحات في المدى المتوسط والطويل كما هو محدد في مذكرة الإستراتيجية المؤقتة.

• الإشارة إلى الجهات المانحة الأخرى. من شأن قيام البنك الدولي بمساندة الحكومة العراقية من خلال تقديم هذا القرض لمساندة السياسات الإنمائية أن يكون عاملا محفزا لإتاحة موارد من صندوق النقد الدولي للعراق فضلا عن تشجيع الجهات المانحة الأخرى على تعجيل تقديم الدعم والمساندة للاقتصاد العراقي. ومن المتوقع أن يسهم هذا القرض واتفاق المساندة

---

(1) نزار كاظم وأربع عبد الزهرة تحليل وقياس إثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام أسلوب تكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للمدة ١٩٨٥ – ٢٠١٦، ٢٠١٨ ص: ٣٢٥

(2) عناد على نبع وعمر ابراهيم، مسار الاتفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة ٢٠٠٤–٢٠١٥ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلدة. العدد ١٨ ،٢٠١٧ ص: ١٧٥

المبرم (SBA) مع صندوق النقد الدولي في وضع إطار متكامل للشراكة بين مؤسسات التمويل الدولية والحكومة العراقية، كما سيسهم البرنامج المقترح في تدعيم التنسيق بين الجهات المانحة والحكومة العراقية وصولا إلى زيادة فاعلية المساندة بصورة شاملة.[1]

٣_تطور الأنفاق العام طبقا إلى تطور النظرية الاقتصادية

هناك العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي عند الحديث عن العلاقة بين السياسة المالية – أو أحد مكوناتها – والنمو الاقتصادي، فإن النظرية الاقتصادية تميز بين مجموعتين رئيسيتين من نماذج النمو، الأولى تقوم على أسس الفكر النيو كلاسيكي، والثانية تقوم على نماذج النمو النابع من الداخل. وقد اختلفت تلك المجموعتين من نماذج النمو في طريقة معالجتها لدور السياسة المالية وآثارها على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ثانيا : الأنفاق العام من منظور المدارس الاقتصادية

1- وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية

حدد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الواجبات والوظائف السيادية للدولة والتي يجب أن تكون بنظرهم في أضيق الحدود[2] ، إذ يجب على الدولة بنظرهم أن لا تسرف في النفقات العامة وان تقتصد بها وتدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استنادا إلى الانجاز الذي يقدمه العامل وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة ، فكان توازن الميزانية غاية أساسية وكانت النفقات العامة تقتصر على الحاجات العامة الأساسية وتمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، ومعظم الايرادات ناتجة عن الضرائب ، وجاءت هذه الافكار من تأر اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث و ساي بفلسفة الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي عملت على الحد من الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تؤديه الدولة ، إذ حدد آدم سميث في كتابه "روة الامم " الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تمثلت بحماية المجتمع من العنف وغزو المجتمعات الأخرى وأن تعمل على تحقيق العدالة لجميع المواطنين والعمل على أقامة المؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وبأعلى مستوى ممكن ، لان تدخل الدولة بنظرهم يؤدي إلى الاخلال بمبدأ الحرية الاقتصادية ، ومن هذه الوظائف المحددة للدولة أطلق على الدولة لقب الدولة الحارسة ، وعن طريق قانون المنافذ الذي أشتهر به الاقتصادي ساي والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب " وتأكيد آدم سميث على فكرة اليد الخفية أكد بذلك الكلاسيك على أن التوازن يحدث تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع

---

(1) بان صلاح عبد القادر، دور الدولة الإتفاقية في الحد من البطالة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد المجلد (٢٣) الصدار (٢)،٢٠٠٨ ص: ٢٧٧

([2]) محمد خصاونة ، " المالية العامة النظرية والتطبيق " ، ط ١ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ،٢٠١٤ ، ص ٢١.

الانتاجية و يتكيف مع الظروف السائدة دون الحاجة لتدخل الدولة[1]

2- وجهة نظر المدرسة الكنزية

أخذت أفكار الاقتصاديين الكلاسيك بالتلاشي تدريجاً وبالأخص في المدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ إذ هيمنت القوى الانكماشية على المشهد الاقتصادي العالمي ([2]) ، وأبت الكساد الكبير عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي عالمياً إذ أصبح واضحاً بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة المالية في أحداث التوازن المنشود ، ونتيجة لكل هذا فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق ، وأصبح يقصد بها مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي ، ويعد هذا التطور نتيجة " للفكر الكينزي " والذي ينبع من نظرية كينز في العمالة والفائدة والنقود ، ففي تلك النظرية هاجم كينز كثيراً أفكار الاقتصاديين الكلاسيك ، وأشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الحكومة (أو الدولة) ، أنما تمثل قطاعاً حيوياً له أهميته الكبرى وقاره البالغة في القطاعات الأخرى فأدلى بأهمية الدور الذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد القومي ، إذ أصبحت الميزانية صورة لدور الدولة الاقتصادي ، وأداة تحقق أهدافها ، ففي اختيار نفقاتها ومصادر أيرادتها تحاول الدولة قبل كل شي أن يتم هذا الاختيار على نحو يتسق مع سياستها الاقتصادية ويساعد على تحقيقها آخذة في الحسبان أن يتم ذلك في ظل توازن اقتصادي كلي ([3])، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم العامة ، وتعددها من ناحية أخرى ، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسة لتدخل الدولة ، في جميع النفقات المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية([4])

3) وجهة نظر مدرسة النقوديون

---

(1) خبابه عبد الله ، " أساسيات في اقتصاد المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، ٢٠٠٩، ص "جعفر طالب أحمد ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية "، الجزء الأول ، ط ٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤٥.

(2) Dragoljub stojanov" Validity of the economic thoughts of Keynes and marks for the 21st century" similarity University of Rijeka Croatia، 2007 ، 15

(3)عادل احمد حشيش ، " اساسيات المالية العامة " ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٥ – ٤٦.

(4)أحمد زهير شامية ، خالد الخطيب ، " المالية العامة " ، دار زهران للنشر، عمان الاردن ، ١٩٩٣ ، ص ٤٢.

تاريخيًا، فإن الأنفاق العام ودوره في الاقتصاد قد شكل موضوعًا هامًا للنقد الاقتصادي والنظري. يعتبر النقد الاقتصادي، وخاصة النقد النقدي، من أهم المدارس الاقتصادية التي اهتمت بالإنفاق العام وتأثيره على الاقتصاد. تطور الأنفاق العام في نظرية الاقتصاد النقدي، وفي منظور النقوديين، يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[1]

1. تأثير الأنفاق العام على الطلب الكلي :يعتبر النقوديون الأنفاق العام أحد العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد. وفقًا لنظريتهم، يمكن لزيادة الأنفاق العام أن تزيد من الطلب الكلي وتعزز النمو الاقتصادي.
2. التأثير على التضخم والبطالة :يشير النقوديون إلى أن زيادة الأنفاق العام قد تؤدي إلى زيادة في مستويات التضخم في الاقتصاد، خاصة إذا كانت الاقتصاد في نقطة مرتفعة من دورة الأعمال. بالمثل، يمكن أن تساهم زيادة الأنفاق العام في تقليل مستويات البطالة عندما يكون هناك فائض في الموارد الاقتصادية.
3. الدين العام وتمويل الأنفاق :يولي النقوديون اهتمامًا كبيرًا لمسألة تمويل الأنفاق العام، خاصة من خلال إصدار السندات والديون العامة. يؤكدون على أهمية التوازن بين تمويل الأنفاق وآثار الدين العام على الاقتصاد.
4. الاستثمار العام والبنية التحتية :يركز النقوديون على أهمية الاستثمار العام وتحسين البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة الاقتصاد.

بشكل عام، يركز النقد النقدي على دور السياسات النقدية والمالية، بما في ذلك الأنفاق العام، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي. تطور النظريات النقدية حول الأنفاق العام يعكس التغيرات في الاقتصادات والتحديات التي تواجهها والسياسات الاقتصادية المتبعة.

4- محددات الأنفاق العام

محددات الأنفاق هي العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد والمؤسسات في توجيه وتحديد نمط ومستوى الإنفاق. تتأثر محددات الأنفاق بعدة عوامل، منها:

الدخل: يعتبر الدخل أحد أهم محددات الأنفاق، حيث يحدد قدرة الأفراد والمؤسسات على الإنفاق. كلما زادت الدخول، ارتفعت الميزانية المتاحة للإنفاق.

(1) ا المصدر السابق ، خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ص 129

1. الأولويات والاحتياجات: تختلف أولويات الأنفاق من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر. يتوجب على الأفراد والمؤسسات تحديد احتياجاتهم الأساسية وتحديد أولوياتهم في الإنفاق بناءً على ذلك.
2. التكاليف الثابتة: تشمل التكاليف الثابتة الالتزامات المالية المستمرة مثل الإيجار، القروض، الفواتير الشهرية، وغيرها. هذه التكاليف يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق القابل للتوجيه.
3. الديون والالتزامات المالية: إذا كانت هناك ديون أو التزامات مالية موجودة، فإنها تؤثر على قدرة الأفراد والمؤسسات على الإنفاق وتحد منها.
4. العادات والثقافة: تختلف العادات والثقافة من مجتمع لآخر، وتلعب دورًا في توجيه الأفراد والمؤسسات في الإنفاق. فعلى سبيل المثال، قد تتوجه بعض الثقافات إلى الإنفاق على الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية، في حين تولي ثقافات أخرى أهمية للادخار والاستثمار.[1]
5. التسويق والدعاية: يؤثر التسويق والدعاية في توجيه الأنفاق عبر تأثيرها في تشجيع الأفراد والمؤسسات على شراء منتجات وخدمات محددة.
6. الظروف الاقتصادية والسياسية: الظروف الاقتصادية والسياسية مثل التضخم، البطالة، التغيرات السياسية، والأزمات المالية يمكن أن تؤثر على سلوك الأنفاق وتجبر الأفراد والمؤسسات على ضبط نسق الأنفاق.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه المحددات قد تتفاعل وتتأثر ببعضها البعض، ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت وتغير الظروف الشخصية والاقتصادية.

(1) خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي،مصدر سابق مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،ص30

المبحث الثاني

مفهوم البطالة وأنواعها

مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كوى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض الموضوع البطالة بالتحليل والنقاش

تعرف البطالة بأنها "حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع قواته و استعداداته وذلك نظرا لحالة سوق العمل."(1)

وتعرف ايضا على أنها: " التوقف الاجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج".

وتعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الافراد الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه.(2)

هناك من عرف البطالة بأنها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه. (3)

ووفقا لهذا التعريف فإن عناك بعدين للبطالة، الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل والثاني هم عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل، ففي حين يشير البعد الأول إلى حالتي البطالة السافرة والجزئية، فالأولى تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ويبحثون عنه ولكنهم لا يعملون، وبالتالي فإن وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه صفر، والثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع.(4)

---

(1) خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

(2) عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية وللتطبيق الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003 ، ص133

(3) سميرة العابد زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات مجلة الباحثن عدد 11، الجزائر، 2012، ص 75.

(4) احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد إيمان عطية ناصف مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية النشر، مصر2004 ،ص256

1. أنواع البطالة

2-1 أنواع البطالة.

توجد هناك أنواع عديدة ومختلفة للبطالة. وهذا يرجع إلى اختلاف سبب كل منها، وعلى ذلك يمكن القول إن وسائل علاج كل منها تختلف أيضا باختلاف أنواعها. وبصفة عامة سوف تركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الاختيارية والإخبارية مع التعرض لتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منها.

2-1- البطالة الاختيارية.

وهي تعني وجود عدد من الإفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد. معني هذا انه تتوافر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأن مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها، وقد يرجع السبب لوجود هذه البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد اجر العامل الحقيقي عند مستوى أعلى من الأجر التوازني.[1]

- البطالة الاحتكاكية: وتعني البطالة الاحتكاكية وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة للوقت الذي ينقضي عليهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم. وهي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لان الباحثين عن عمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لان أصحاب العمل لم يجد بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم.

2-2- البطالة الموسمية:

تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية". وبعبارة أخرى في حالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيان عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية"

2-3- البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على إنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد

---

(1) خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ، 2018 ، ص 129

ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفيصل بين الأمرين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة الاشتغال الأفراد في البحث [1]عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

2-4- البطالة الإجبارية

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأخر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج." كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عدم قدرة أو كفاية الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة، وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض.[2]

المبحث الثالث

تحليل تغير الأنفاق الحكومي وأثره في تخفيض معدلات البطالة في العراق

تحليل تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق يعتبر موضوعًا هامًا لفهم العلاقة بين السياسة المالية والوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. يمكن أن يكون للإنفاق الحكومي دور كبير في تخفيض معدلات البطالة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. فيما يلي نقدم نظرة عامة على تحليل تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق:[3]

1- توجه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الأكثر توظيفًا: يمكن للحكومة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات التي توفر فرص العمل بشكل أكبر، مثل البنية التحتية والتعليم والصحة. هذا يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.
2- تعزيز الاستثمار العام: يمكن للإنفاق الحكومي على المشاريع العامة والاستثمار في البنية التحتية أن يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة. على سبيل المثال،

---

(1) هيثم الرقي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، 2001 من 145

(2) ميب برينية واسيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص 311

(3) ابراهيم،لافة؛اسماعيل،عزت(2022).قياس تحليل أثر الانفاق الاستثماري العام في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2006-2017). مجلة يوليتكنيك للعلوم الانسانية والاجتماعية،3(1) ،218-209

يمكن أن تؤدي مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق والجسور إلى توفير فرص عمل للعمالة المحلية.

3- دعم القطاع الخاص: يمكن للحكومة دعم القطاع الخاص من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة وتشجيع الاستثمارات. هذا يمكن أن يؤدي إلى نمو الشركات وزيادة فرص العمل.

4- تطوير المهارات والتدريب: يمكن للحكومة الاستثمار في برامج التدريب وتطوير المهارات للعمالة المحلية. هذا يمكن أن يساعد في تحسين فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

5- تعزيز القطاعات الاقتصادية الناشئة: يمكن للحكومة دعم القطاعات الاقتصادية الناشئة والابتكار من خلال توفير التمويل والدعم اللازم. هذا يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد.

2- تطور الأنفاق الحكومي للمدة 2003 – 2020

وفي عام 2020 أوضح صالح ونايف في دراستهم عن اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في العراق بأن هذه الظاهرة أحد معوقات النشاط الاقتصادي التي تؤدي به الى اختلالات اقتصادية تنعكس بأثار غير إيجابية في الهيكل الاقتصادي للبلد، وقد هدف البحث الى دراسة اثر عدد من المتغيرات الكلية منها الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق الحكومي والتضخم في معدلات البطالة معتمدين في ذلك على فرضية مفادها وجود علاقة تأثير بين المتغيرات المذكورة آنفاً ومعدلات البطالة في العراق للمدة 2003 – 2018،[1] وفي هذه الدراسة أوضح الباحثين علاقة البطالة والنفقات العامة بأنها عكسية إذ تنخفض معدلات البطالة كلما ازدادت النفقات العامة للدولة ولاسيما في المجالات الاستثمارية لأنها تعد السبب الرئيس في توظيف أكبر عدد ممكن من قوة العمل، وفي العراق بلغ أعلى معدل نمو للأنفاق الحكومي خلال المدة 2003 – 2014 ، رافق ذلك انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة، أما في المدة 2008 – 2018 فشهدت هي الأخرى ارتفاع في معدلات نمو الأنفاق العام رافق ذلك ارتفاع في معدلات البطالة، ومنها استنتج الباحثان بان سبب ذلك يتمثل في كون الأنفاق المذكور استهلاكياً لن يتسبب في تشغيل أعداد ملحوظة من الأيدي العاملة، أما عن علاقة التضخم بالبطالة فقد أوضح الباحثان بانها عكسية إذ أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى انخفاض في معدلات البطالة في ظل غياب ظاهرة الركود التضخميStag-inflation ، وشهد الاقتصاد العراقي الحالة المذكورة خلال المدة 2003 – 2018، وأوصى الباحثان بضرورة وضع سياسة نقدية

(1) البجاري،أحمد؛المشهداني،خالد(2019).قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة(1985-2017).مجلة تنمية الرافدين،38(123)،167-183.

تمكن البنك المركزي ومن خلال احتياطاته الدولارية أن يحافظ على استقرار سعر صرف الدينار التي عدت السبب المهم في خفض معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل (1).

النفقات الجارية والنفقات التشغيلية والاستثمارية للمدة 2003 – 2020

لقد شكّلت النفقات التشغيلية نسبة كبيرة من أجمالي النفقات العامة في الموازنات السنوية للدولة بعد عام 2003 ، فخلال المدة 2004 ـ 2019 ازدادت النفقات التشغيلية المخططة من (14,393) ترليون دينار عام 2004 ، الى (100,059) ترليون دينار عام 2019 ، مقابل (5,752212) و (33,048506) ترليون دينار للنفقات الاستثمارية للسنتين المذكورتين على التوالي ، وقد بلغت نسبة النفقات التشغيلية 73% كمتوسط خلال المدة المشار أليها من أجمالي النفقات العامة للدولة[2] ،ولقد كان لهذا التوسع في النفقات التشغيلية أسباب عديدة من أبرزها التوسع الكبير الذي حصل في الوظائف الحكومية وزيادة أعداد الموظفين والمستخدمين ، حيث أصبحت فقرة الرواتب والأجور تشكّل نسبة كبيرة من أجمالي النفقات العامة للدولة تحت وطأة الضغوط التي تواجهها الدولة لزيادة التعيينات والحد من معدلات البطالة في ظل غياب السياسات الاقتصادية الداعمة لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وإيجاد الوظائف وفرص العمل خارج نطاق القطاع الحكومي [3]، مما جعل مؤسسات ودوائر الدولة من وجهة نظر أفراد المجتمع ، المكان الأكثر ضمانا لفرص العمل والحصول على الدخول من عوائد الريع النفطي ، بعيدا عن المعايير الاقتصادية ومتطلبات الاحتياجات الحقيقية للتوظيف ، الأمر الذي أسهم في زيادة حالة الترهل وضعف الأداء والإنتاجية في الجهاز الإداري الحكومي في ظل تفاقم الاتساع في الأنفاق التشغيلي الحكومي

ولم يقتصر الأمر عند اتساع الوظائف الحكومية ، وإنما شمل هذا الاتساع العديد من الفقرات الأخرى التي أسهمت في تضخيم حجم النفقات التشغيلية ، كالتخصيصات المالية السنوية لتلبية خدمات الدين العام الداخلي والخارجي للإيفاء بأقساط الديون وفوائدها

---

(1) Ahsan, S. M., Kwan, A. C., & Sahni, B. S. (2020). Public expenditure and causality in national income: Additional evidence on the role of omitted variables. Southern Economic Review, 58(3), 623-634.

(2) ؛فاطمة،حسين (2021).اثر الانفاق العام علي البطالة والتضخم في العراق خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL .مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ،5(1)،92-73

(3) Adawo, M., Essien, E., & Ekpo, N. (2012). Is nigeria. Journal of Current Social Science Research, 4(6), .395-389

المتراكمة المستجدة والقديمة ، إذ تشكّل الديون الداخلية في حدود (40) ترليون دينار في حين تشكّل الديون الخارجية (23) مليار دولار ، عدا ديون ما قبل عام 2003 البالغة (40,9) مليار دولار وفقا لبيانات البنك المركزي العراقي . فضلا عمّا اعتادت عليه الموازنات السنوية من تخصيصات جارية للسيارات الحكومية ومستلزماتها، والمكاتب الحكومية ومستلزماتها، وما يخصص من نفقات جارية للايفادات وما يرصد من تخصيصات مالية ضمن فقرة المنافع الاجتماعية.

تحليل البطالة في العراق

تم تحليل معدلات البطالة في العراق يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد على مر السنين. وفقًا للمصادر المحلية،والتقارير الدولية تشير إلى تغيرات في معدلات البطالة على مدار العقود الأخيرة. جدول (1) م : البيانات السنوية للمتغيرات محل الدراسة.

البطالة	السنة
9	2000
9.3	2001
10	2002
10.9	2003
10.3	2004
11.1	2005

2006	10.5
2007	8.8
2008	8.5
2009	9.1
2010	8.8
2011	11.9
2012	12.6
2013	13.1
2014	13.2
2015	13.1
2016	12.4
2017	11.8
2018	9.9
2019	7.8

2020	7.9

- **تقرير دولي يرصد معدلات البطالة في العراق خلال 20 عامًا الماضية**

في عام 2000, كان معد البطالة في العراق 8.20%.
في عام 2001 كان معدل البطالة في العراق 8.40%.
في عام 2002 كان معدل البطالة في العراق 8.70%.
في عام 2003، كان معدل البطالة في العراق 8.85%.
في عام 2012، سجلت أدنى معدل للبطالة خلال الفترة المذكورة بنسبة 7.96%.
في عام 2018، ارتفع معدل البطالة إلى 13.02%.
في عام 2020، بلغ معدل البطالة 15.11%.

منذ ثمانينات القرن الماضي تزايد اعتماد العراق على قطاع النفط، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة وبخاصة تلك المتصلة بالمؤسسة العسكرية، مترافقا مع إهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، وإهمال الاستثمار الإنتاجي في النشاطات المدنية وتزايد سيطرة النخبة الحاكمة على مؤسسات الدولة. وقد تفجرت مشكلة البطالة مباشرة عقب انتهاء الحرب العراقية –الإيرانية مع تسريح ما يقرب من مليون مجند، ليدخلوا سوق العمل دون مهارات تؤهلهم للحصول على عمل ذي دخل مجز.

وفي ظل العقوبات الاقتصادية تقيدت قدرة الاقتصاد العراقي على توليد فرص عمل كافية لتشغيل العرض الكبير من القوة العاملة مما أنتج معدل بطالة أخذ يرتفع باستمرار مع فقدان القطاع العام لجاذبيته في التوظيف خلال السنوات (1991–2002).

ويلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في العراق يعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد.تداعيات البطالة تؤثر بشكل كبير على الشباب والمجتمع بشكل عام.
هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق وتوفير فرص عمل للشباب.

لم تحقق السياسة الاقتصادية الهادفة إلى الحد من ظاهرة البطالة إلا القليل من النجاحات والكثير من الإخفاق، فقد أدت سياسة توسيع القطاع العام واستيعاب نسبة مرتفعة من قوة العمل، إلى ترهل هذا القطاع واستفحال ظاهرة البطالة المقنعة. كما إن رسم السياسات وتنفيذها كان في الغالب دون تقويم جدي ومتابعة دقيقة ومراجعة لنتائجها. إن اتجاه الدولة نحو تعزيز القطاع

الخاص ومنحه محفزات ومناسبات للعمل والنمو في ظل اقتصاد مضطرب يتزايد إلحاح المؤسسات الدولية لتحريره بحجة جدولة الديون وخفضها تقلل من الأدوات المتاحة لمعالجة البطالة، كما إنها تفرض صعوبات حقيقية فيما يتصل بنتائجها وآثارها على المشمولين بها.
تعتبر البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق فعلى رغم إن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل يمثل هدرا في عنصر العمل البشري، فإن للبطالة نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة.

إن خصوصية ظاهرة البطالة وفرادتها تأسيسا على فرادة الوضع العراقي، تفرض على صانع القرار الاقتصادي إيجاد حلول استثنائية للتعامل مع الظاهرة، لأنها تتعلق بالواقع الاقتصادي والسياسي والأمني في البلد، فضلا عن تعلقها، كظاهرة اقتصادية– اجتماعية، بالبنى الاقتصادية الاجتماعية السائدة، وهيكل الاقتصاد وأهمية القطاعات وأنماط التعليم والتدريب والفنون التكنولوجية.

ولمعالجة البطالة يجب القيام بحزمة من السياسات الهادفة إلى إصلاح سوق العمل، وتعزيز النشاط الخاص المستوعب للمزيد من العمالة، وتقليل وطأة ما يمكن تسميته الآليات المولدة للبطالة وهي: التدهور الأمني، تباطؤ الإعمار، محدودية النشاط الخاص، ضخامة حجم الدولة. وترتكز المعالجة على دعم القطاعات المستوعبة للعمالة وإصلاح القطاعين الزراعي والصناعي باتجاه زيادة نسبة مساهمتهما في الناتج والتشغيل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

تحليل دور الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة يمكن أن يساهم في فهم العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة. وفيما يلي استنتاجات مهمة من الدراسة المتعلقة بذلك:

1. زيادة الإنفاق على الاستهلاك الحكومي: تشير بعض الدراسات إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة .
2. زيادة الإنفاق على الاستثمار الحكومي: أن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتطوير الصناعات الحديثة يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الاقتصاد.
3. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة قد تكون تبعية للظروف الاقتصادية العامة: يجب مراعاة أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة قد تكون تبعية للظروف الاقتصادية العامة. في فترات الركود الاقتصادي.

4. الأثر القصير الأجل والطويل الأجل: يجب أيضًا مراعاة أن الأثر القصير الأجل والطويل الأجل للإنفاق الحكومي على معدلات البطالة قد يختلف. قد يكون لزيادة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك تأثير إيجابي قصير الأجل على البطالة، في حين أن الاستثمار الحكومي يمكن أن يحقق تأثير إيجابي طويل الأجل على البطالة
5. بشكل عام، يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يلعب دورًا هامًا في تخفيض معدلات البطالة، ولكن يجب أخذ العديد من العوامل في الاعتبار، مثل نوع الإنفاق والظروف الاقتصادية

ثانيا: التوصيات

تعد معدلات البطالة من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الحكومات. ومن أجل تقليل هذه المعدلات، يمكن للحكومات اللعب دورًا هامًا من خلال زيادة الإنفاق الحكومي. فيما يلي بعض التوصيات لدور الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة:

1. زيادة الإنفاق على البنية التحتية: يمكن للحكومات زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمطارات. هذا سيؤدي إلى إنشاء فرص عمل جديدة في قطاع البناء والتشييد
2. دعم الصناعات الوطنية: يمكن للحكومات دعم الصناعات المحلية من خلال زيادة الإنفاق على الشراء من المنتجات المحلية. هذا سيعزز القطاع الصناعي ويساهم في خلق فرص عمل جديدة
3. تعزيز التعليم والتدريب: يمكن للحكومات زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتطوير مهارات العمالة المحلية. هذا سيزيد من فرص العمل ويساعد في توفير القوى العاملة الماهرة.
4. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للحكومات تقديم الدعم المالي والتسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا سيعزز روح المبادرة والابتكار ويساهم في خلق فرص عمل جديدة
5. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن للحكومات توفير بيئة استثمارية ملائمة للشركات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات. هذا سيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة.

المصادر

- **المراجع العربية**

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، أبو ظبي .

2. سعيد علي اقتصاديات المالية العامة عمان، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع،٢٠١١،
3. سامي ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، عمان، الطبعة الأولى، مؤسسة اليازوري للنشر والتوزيع،٢٠١٠
4. نزار كاظم وأربع عبد الزهرة تحليل وقياس إثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام اسلوب تكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للمدة ١٩٨٥ – ٢٠١٦، ٢٠١٨
5. عناد على نبع وعمر ابراهيم، مسار الاتفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة ٢٠٠٤–٢٠١٥ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلدة. العدد ١٨ ،٢٠١٧ .
6. بأن صلاح عبد القادر، دور الدولة الإتفاقية في الحد من البطالة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد المجلد (٢٣) الصدار (٢)،٢٠٠٨
7 . محمد خصاونة ، " المالية العامة النظرية والتطبيق " ، ط ١ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ،٢٠١٤
8 . خبابه عبد الله ، " أساسيات في اقتصاد المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، ٢٠٠٩
9. جعفر طالب أحمد ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية "، الجزء الأول ، ط ٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٧
10. عادل احمد حشيش ، " اساسيات المالية العامة " ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ أحمد زهير شامية ، خالد الخطيب ، " المالية العامة " ، دار زهران للنشر، عمان الاردن ، ١٩٩٣
11. عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية وللتطبيق الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003
12. سميرة العابد زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات مجلة الباحثن عدد 11، الجزائر، 2012.
13. احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد إيمان عطية ناصف مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية النشر، مصر2004
14. خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ، 2018

15. هيثم الرقي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة ، القاهرة ، 2001
16. ميب برينية وا سيمون ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989،
17. ابراهيم،لافة؛اسماعيل،عزت(2022).قياس تحليل أثر الأنفاق الاستثماري العام في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2006-2017). مجلة يوليتكنيك للعلوم الانسانية والاجتماعية،3(1) ،218-209
18. البجاري،أحمد؛المشهداني،خالد(2019).قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة(1985-2017).مجلة تنمية الرافدين،38(123)
19. فاطمة،حسين (2021).اثر الأنفاق العام علي البطالة والتضخم في العراق خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL .مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة

- **المراجع الأجنبية**

1. Ahsan, S. M., Kwan, A. C., & Sahni, B. S. (2020). Public expenditure and causality in national income: Additional evidence on the role of omitted variables. Southern Economic Review, 58(3), .634-623
2. Adawo, M., Essien, E., & Ekpo, N. (2012). Is nigeria. Journal of Current Social Science Research, 4(6), .395-389
3. Sarairah , s.(2020).The impact of government expenditures on unemployment:A case study of Jordan, Asian Journal of Economic Modeling ,8(3),203-198.Retrieved from
4. Dragoljub stojanov" Validity of the economic thoughts of Keynes and marks for the 21st century" similarity University of Rijeka Croatia ،2007 ، 15